2011 0802 -0001- ح

سعادة الأستاذ رضوان مرتضى المحترم

كتاب صادر عن: بيروت ٢٠١١/٨/٢

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان- لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين- المركز اللبناني لحقوق الإنسان.

اثر الأخبار والمعلومات التي تم تداولها مؤخراً بشأن وجود مقبرة جماعية في وقف طائفة السريان الكاثوليك في بلدة الشبانية، ثم الإعلان الرسمي بأن بقايا العظام التي عثر عليها في هذا المكان هي بقايا حيوانية (ماعز وكلاب)، توجهنا كممثلين عن الجمعيات الثلاث: لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين (سوليد) والمركز اللبناني لحقوق الإنسان بمعية المحامي، الأستاذ نزار صاغية، والطبيب الشرعي، الدكتور حسين شحرور، إلى البلدة المذكورة بهدف الاطلاع عن كثب على حقيقة الأمر.
لكننا فوجئنا برفض قاطع من قبل وكيل الوقف، السيد موريس الخلي، ورئيس البلدية، السيد كريم سركيس، وممثل عن مخابرات الجيش بموجب اتصال هاتفي أجراه بأحد أعضاء الوفد طالباً منه الحصول على إذن من النيابة العامة حتى نتمكن من زيارة موقع المقبرة. كما حضر عناصر من قوى الأمن الداخلي بمهمة منع الوفد من التوجه إلى الدير وفق ما أعلنوا.
وقد استمعنا إلى عدد من سكان البلدة، وبعضهم من ذوي المفقودين، وكانوا غير مقتنعين بالرواية الرسمية التي لا تهدف برأيهم سوى إلى لفلفة الموضوع. كما استمعنا إلى شهود صرحوا بأنهم شاهدوا بأم العين البقايا من جماجم وعظام ملفوفة بأكياس من النايلون.
أن هذا الموقف الرسمي الذي منعنا من التوجه إلى المكان قد ولد لدينا شكوكاً مشروعة بوجود تواطؤ رسمي لطمس حقيقة المقبرة، وعزّز لدينا القناعة بوجوب المتابعة لكشف حقيقة ما جرى.
وعليه، جئنا نوجه هذا الكتاب لإعلام الرأي العام بالخفة التي تعاطت وتتعاطى بها الدولة اللبنانية وأجهزتها مع قضية المفقودين، وباستمرار نهجها الآيل إلى إخفاء الحقائق والتنكر لذاكرة الضحايا وحق أهاليهم بالمعرفة.
وجئنا نطالب رئيس الحكومة والحكومة وجميع المسؤولين بما يلي:

١- اتخاذ إجراءات فورية لحماية المقبرة ومحيطها في بلدة الشبانية وذلك منعاً لأي عبث فيها، محذرين من أي استخفاف، منبهين بأن أي تلاعب بمكونات المكان المذكور يشكل جرماً جزائياً، محملين الحكومة المسؤولية الكاملة عن هذا التصرف.
٢- إعادة فتح المقبرة بشكل علمي وفقاً للمعايير الدولية المتبعة في نبش المقابر الجماعية بحضور ممثلين عن لجان الأهل، وإجراء تحقيق جدي وتحت إشراف القضاء.
٣- حفظ البيّنات والعيّنات التي تم إخراجها من المقبرة ونقلها، أو سيتم إخراجها، في أماكن تتوفر فيها كافة الشروط الملائمة بما فيها الشروط الأمنية.
٤- التأكيد على ضرورة إنشاء هيئة وطنية يتمثل فيها أهالي ضحايا الإخفاء القسري تتولى ملف المفقودين، و تشكل المرجعية الرسمية في مثل هذه الحالة والحالات المماثلة ومع أي مقبرة قد تكتشف، وتكون ضماناً للمصداقية.
٥- دعوة القيمين على بطريركية السريان الكاثوليك إلى التجاوب مع هذه المطالب تسهيلاً لتنفيذها بما يتواءم مع المبادئ الأخلاقية والإنسانية.